الفصل الثامن

مستقبل القطاع الخاص في العراق بعد عام ٢٠٠٣

اعتمدت توجهات العهد الملكي الاقتصادية في العراق (١٩٢١-١٩٥٨) على رفض التدخل الحكومي المباشر في الشؤون الاقتصادية. ولهذا اقتصر دور الدولة خلال تلك الفترة على الوظائف التقليدية فقط. ومع أن عقد الخمسينيات كان قد شهد نشاطات مجلس الاعمار وبدايات تكون القطاع العام وزيادة إيرادات النفط فإن السياسة التنموية للدولة لم تكن واضحة واستمرت في تعزيز أوضاع الأمر الواقع.

بينما تميزت الفترة ١٩٥٨-١٩٦٣ بمساهمة فاعلة للعوامل الخارجية في صياغة آليات النسق الاقتصادي. ولأن النظام السياسي كان يتحرك بتأثير وضغط الاتحاد السوفيتي السابق وامتداداته الداخلية، فإن التأثير الإقليمي للتجربة المصرية في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر كان ضعيفا عليه خلال هذه الفترة. ولما لم يكن بإمكان أية سلطة وطنية أن تتجاهل تأثيرات ذلك المد فإنها اضطرت (إلى حد ما) إلى مجاراته. وهكذا كانت إجراءات الدولة في هذه الفترة خليطا غير متجانس يعكس أما ضغط القوى الخارجية كلها (كقانون الإصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨)، أو المعسكر الاشتراكي وأنصاره فقط (قانون اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الجمهورية العراقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٩)أو يحابي المعسكر الرأسمالي بانتهاجه سياسة اقتصادية عامة تتسم بالتسامح والمرونة إزاء القطاع الخاص.

وكان الخطاب السياسي بوتقة صهرت فيها الدولة الجديدة جميع هذه الضغوط، وهكذا تم ليس فقط الانسحاب من منطقة الاسترليني، والخروج من حلف بغداد وتوسيع الخدمات الاجتماعية، وإنما العمل أيضا على تفتيت الملكيات الخاصة الكبيرة مقابل دعم الملكيات الخاصة الصغيرة، وإهمال الزراعة والتأكيد على التصنيع واستكمال خطط مجلس الإعمار رغم إلغاءه في عام ١٩٥٩ وإحلال مجلس تخطيط اقتصادي محله، والشروع ببناء القطاع العام ودعم القطاع الصناعي الخاص في الوقت نفسه. هذا إضافة إلى تحديد مناطق الامتيازات البترولية للشركات الأجنبية، وتأسيس قاعدة وطنية للصناعة البترولية. وكان يمكن للدولة أن تستخدم آلياتها التدخلية على الصعيد الاقتصادي (الاصـــــاح الزراعي، التصنيع، التخطيط، القطاع العام) لبناء نهج تنموي خاص بها، وإنجاز عملية التحول في اتجاه محدد، وتحقيق نوع بين الاتساق بين هذا النهج وبين حاجتها إلى خطاب أيديولوجي يساهم في استقطاب المجتمع حول السلطة الجديدة. غير أن الفوضى السياسية (إلى جانب عناصر عدم الاستقرار على الصعيد الداخلي) أدت إلى تفاقم الطابع غير المحدد للعامل التنظيمي وإلى عدم وضوح أثر النسق الأيديولوجي والنسق السياسي.

وقد أدى تغيير السلطة السياسية في عام ١٩٦٣ إلى فسح المجال أمام ضغط القوى الإقليمية والقوى المرتبطة بها في الداخل لممارسة قدر حاسم من التأثير على عملية بناء التوجهات الأيديولوجية والاقتصادية في التشكيل الاجتماعي للعراق خلال الفترة ١٩٦٤-١٩٦٨ وتم ذلك من خلال هيمنت الفكر الاشتراكي القومي على أيديولوجيا التنمية في البلدان العربية خلال الستينيات. وكانت الاشتراكية العربية هي نتاج ومحور اهتمام هذا الفكر معا.

ومع أن الاشتراكية العربية لم تقدم برامج عمل واضحة ومحددة لإدارة النشاط الاقتصادي، ولم يرد فيها توزيع دقيق للأدوار ما بين القطاع العام والقطاع الخاص، أو توجهات عقائدية تتسم بالعدائية ضد النشاطات الخاصة، فإن الممارسات الاقتصادية للدولة خلال هذه الفترة كانت على النقيض تماما من الفكر الاشتراكي الذي تعلن عن إيمانها به بل وتتخذه دستورا لها أيضا.

وتقدم تأميمات عام ١٩٦٤ (التي تمت بموجب قوانين سميت بالاشتراكية أيضا) دليلا على تأثير النسق السياسي على عملية البناء الاقتصادي.

وقد تجسدت أهم عمليات بناء النسق الاقتصادي في هذه الفترة في إصدار الدولة لمجموعة من القوانين منها:

- رسم الحدود الواضحة بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- وأن الاشتراكية العربية لا تعني سيطرة الدولة على كافة فعاليات النشاط الاقتصادي مما يترك مجالا واسعا للقطاع الخاص للعمل على تنشيط الحياة الاقتصادية.

وبعد قيام ثورة تموز (يوليو) ١٩٦٨، ومجئ حزب البعث إلى السلطة، حددت الدولة مهامها البنائية الداخلية خلال ١٩٦٨-١٩٧٣ على النحو التالي :

١- أن الاقتصاد الوطني اقتصاد موجه يتعاون فيه القطاع الخاص والاشتراكي (العام) لتحقيق التنمية.

٢- ان القطاع العام هو حجر الأساس في الاقتصاد الوطني بكافة فروعه سواء في الزراعة أو الصناعة أو التجارة أو الخدمات. أما القطاع الخاص فإنه ما يزال قادرا على أن يؤدي مهمات إيجابية في بناء الاشتراكية أيضا من خلال بناء الاقتصاد الوطني. ومن

الضروري دعم هذا القطاع بتوجيه من القطاع العام وبالتعاون معه، ووفقا للشروط والبرامج والقوانين التي تشرعها الدولة.

٣- تشجيع رأس المال الوطني على بناء مشاريع صناعية صغيرة ومتوسطة وعلى إقامة مشاريع مختلطة للاستفادة منه ومن خبرة البرجوازية الوطنية في هذا الميدان.

ويتضح لنا من خلال ذلك مدى سعي الدولة لتكريس وتعميق الخط الاشتراكي وتحويله إلى منهج عمل محدد، والإصرار على إنجاز عملية الانتقال نحو الاشتراكية بقيادة القطاع العام.

وتزايد دور الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف إقامة اقتصاد اشتراكي من خلال توسيع دور القطاع العام في الزراعة وتطويره بالشكل الذي يصبح فيه القطاع السائد والقائد، والعمل على تقليل الأشكال الفردية في الإنتاج الزراعي، وضع التجارة الخارجية كلها في يد الدولة والسيطرة بصورة مركزية على التجارة الداخلية، تعزيز دور القطاع العام في الصناعة، توجيه الخدمات العامة وفق أهداف ومتطلبات التنمية والتحولات الاشتراكية.

لقد اتسمت الفترة ما بعد ١٩٧٤ بدرجة كبيرة من التفاعل بين المهام البنائية الداخلية والخارجية. فعلى الصعيد الخارجي ارتبطت خصائص ومهام نمط الدولة خلال هذه الفترة بالتأثيرات الناجمة عن مد وانحسار العوائد النفطية من جهة وعن الضغوط الإقليمية المباشرة كالحرب العراقية الإيرانية والاحتلال العراقي للكويت والحصار الذي فرض على العراق وتداعياته من جهة أخرى.

أما على الصعيد الداخلي فقد تم التأكيد في بداية هذه الفترة " على تحقيق مقدمات الانتقال إلى الاشتراكية والمباشرة بالانتقال إلى الطور الاشتراكي في كل ميدان تنضج فيه الشروط الموضوعية للانتقال وتسمح

به ظروف المرحلة. كما تم أيضا تعزيز الموقع القيادي للقطاع العام في مختلف النشاطات الاقتصادية والعمل على إعادة ترتيب أوضاع القطاع الخاص بقيادة الدولة بحيث يؤدي دوره الإيجابي في عملية التنمية.

ومع زيادة عوائد النفط تراجعت أهمية تكوين وتراكم رأس المال الخاص وتمت برمجة التوسع الأفقي للقطاع العام لا بهدف توفير التراكم وفق الطريق الرأسمالي وصولا إلى استخدام هذا التراكم لأغراض التحويل الاشتراكي من خلال تأميمه في مرحلة لاحقة. أو بهدف توفير القدرة الاستثمارية للقطاع الخاص في الصناعة والزراعة والخدمات، واستخدام رؤوس الأموال الخاصة المستثمرة المتجمعة لأغراض التطوير والبناء الاشتراكيين في المرحلة اللاحقة، وإنما بهدف زيادة قدرة أجهزة التطبيق الاشتراكي على تأدية مهامها الوطنية بشكل جيد ومتطور ومتوازن، ومراعاة الخصوصية الوطنية وتأثيرات السياسة الدولية وطبيعة حركتها الاقتصادية على الصعيد العالمي عند التصدي لتأدية تلك المهام.

ووفقا لهذه التوجهات تم بناء نسق اقتصادي قائم على الاستفادة من العائدات النفطية، وتحقيق التنمية بطريقة " انفجارية" تؤمن التطور السريع جدا والشامل لكل ميادين الحياة في المجتمع العراقي.

ومع ثبات النسق السياسي وزيادة قدرة الدولة على تمويل الانفاق العام (وخاصة خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٨٠، تم تحويل ما تبقى من النشاطات الاقتصادية الخاصة ذات الطبيعة الرأسمالية إلى أنشطة ملحقة بمجالات عمل القطاع العام. ولم تعد هذه النشاطات قادرة على التحرك خارج خطة وقدرة الدولة في التوجيه والتأثير وتم حصرها تماما في الإطار الذي لا تؤثر أو تقرر فيه أو من خلاله في السياسة العامة، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبالتالي إبقاؤها ضمن قدرة الدولة الاشتراكية ومؤسساتها المركزية بهدف تحديدها وتكييفها وتقرير مصيرها.

ومع نشوب الحرب العراقية الإيرانية وتراجع العائدات النفطية، والنضوب التدريجي للاحتياطيات من العملات الأجنبية وتزايد الاعتماد على القروض، طورت الدولة العراقية (وخاصة خلال الفترة ١٩٨١-١٩٩٠) صيغ التعامل مع هذه المتغيرات بحيث تتسق مع منطق المرحلة التاريخية وظروفها الخاصة والمستجدة. وهكذا تمت عملية انتقاد غياب الحدود الفاصلة بين النشاط العام والخاص وسيطرة الدولة على كافة ميادين الانتاج الزراعي والصناعي، واحتمالات تحول الدولة إلى دولة دكاكين بهيمنتها المطلقة على النشاط التجاري. كما تم الكشف عن عجز الأجهزة المختصة عن التمييز بين الفروع الرئيسية والفروع الثانوية في الاقتصاد، والتمييز بين الحاجات الرئيسية والثانوية لأغراض الاستهلاك أو لأغراض التنمية، والنزوع غير العلمي لتوسيع رقعة القطاع الاشتراكي (العام).

ومع أن أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات كانت قد أشرت بدايات التحول باتجاه دعم القطاع الخاص وإعادة بناءه من جديد على الرغم من أن الدولة كانت تحمل هذا القطاع المسؤولية الأساسية لتخلفه، واستمرت في نعته بالأنانية وقصر النظر والسعي إلى تحقيق الأرباح السريعة والمضمونة وافتقاره إلى الاستعداد لبذل الجهود الاستثنائية من أجل تطوير البلاد والحصول على المنافع في الأمد البعيد. ورغم الاعتراف بالفوائد الايجابية لضعف القطاع الخاص ومؤسساته السياسية والمهنية، وخاصة على صعيد حرمان " البرجوازية من امتلاك مراكز استقطاب يمكن أن تلعب دورا أساسيا معاديا للثورة ونهجها الاشتراكي فإن هناك تأكيدا مقابلا بأن هذا الضعف كان قد ترك العلاقة بين أجهزة الدولة والقطاع الخاص عرضة لأهواء الأشخاص وتقديراتهم الفردية ومعلوماتهم المجزأة وللمصادفات. وهكذا حددت الدولة موقفها من القطاع الخاص في أوائل الثمانينات على النحو التالي :

١- التأكيد على مشروعية الملكية الخاصة والنشاط الخاص في إطار المبادئ والقوانين الاشتراكية والمصالح العليا للدولة والمجتمع مع ضمان السيطرة الحاسمة للدولة على كل وسائل الانتاج الرئيسية ومنع تكوين البرجوازية على أساس استغلال الجماهير.

٢- ان حجم النشاط الخاص واتجاهاته تحددها ظروف التغيير. وإن التملك والنشاط الخاص إنما يقوم بدور محدد ومرسوم مركزيا لذلك والمطلوب ليس أحكام النشاط الخاص غير الاستغلالي بالقوانين والاتجاهات العامة للاشتراكية فحسب، وإنما اخضاعه للسياسات المرحلية ونظرتها إلى ما يجب أن يقوم به من دور وحجم وطبيعة ذلك أيضا.

٣- إعادة النظر بالملكية الخاصة والنشاط الخاص من حيث النوع والحجم والاتجاه من حين لآخر، ومن ميدان لآخر، عبر صيغ متجددة لتأمين التوازن المستمر بين مقتضيات التغيير الاشتراكي ومقتضيات تحديد القطاع الخاص عن تجاوز الحدود المقررة له.

٤- التأكيد على ضرورة القطاع الخاص للحياة الاشتراكية المنشودة " سواء الآن أم على المدى البعيد وإلى ما لا نهاية " والتأكيد بالتالي على ضرورة وجوده في جميع المراحل وعبر مختلف الصيغ.

كما ان أحد أهم قرارات الدولة العراقية التي ارتبطت بالحرب العراقية الإيرانية قد تجلت بتبني سلسلة إجراءات لتشجيع القطاع الخاص، وقد توجت هذه الإجراءات باعتماد الدولة رسميا سياسة التخصيص عام ١٩٨٧ كمخرج لمشكلاته الاقتصادية المتفاقمة حيث أعلنت الدولة عن برنامج اقتصادي تم بموجبه بيع عدد من المنشآت العامة إلى القطاع الخاص، وإطلاق الحدود العليا لرأسمال الشركات وتقديم تسهيلات ائتمانية ميسرة، وحوافز عدة للاستثمارات العربية،

وإطلاق أسعار السلع الزراعية وأسعار الكثير من السلع المصنعة، وإنشاء سوق للأوراق المالية والسماح للقطاع الخاص بالدخول في نشاطات منافسة للقطاع العام في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة والبنوك والتأمين. ومثلما تم تكليف القطاع الخاص بجزء من مهام عملية الانتقال نحو الاشتراكية بريادة الدولة، تم تكليفه بالمساهمة في ملكية وإدارة العديد من المشاريع (ذات الطابع العام) وتحويله تدريجيا إلى قطاع مشارك وفاعل في إدارة الاقتصاد الوطني.

وتتميز عملية نقل ملكية بعض مشاريع القطاع الاشتراكي إلى القطاع الخاص في العراق بطابع خاص. وبالتالي فلا يمكن إدراجها ضمن موجة التخصيصية التي سادت العالم منذ منتصف الثمانينيات. لقد كانت لهذه العملية ظروفها المحلية وشروطها الخاصة وكانت محدودة، وإجرائية، وانتقائية (من حيث شموليتها لمشاريع دون أخرى وفقا لأهميتها الاستراتيجية للاقتصاد الوطني وبما لا يتعارض مع هيمنة النهج الاشتراكي عليه).

إن الدولة العراقية (خلال أكثر من أربعين عاما) كانت قد اختارت الاعتماد المتزايد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات العامة، وأن مثل هذه السياسة لم تعمل فقط على تكثيف الأبعاد السلبية للصدمات الخارجية المرتبطة بسوق النفط على الاقتصاد بل قادت أيضا إلى تجاهل القطاع الخاص وإلى الإحساس بعدم الحاجة إلى دوره ومدخراته في دعم وتمويل عملية التنمية.

وبسبب ضعف علاقات التداخل الصناعي بين قطاع استخراج النفط الخام وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى، فقد بقى القطاع الخاص الوطني عاجزا عن الاستفادة من نمو هذا القطاع ومن ريعه الخارجي بل وحتى من أساليب انفاق هذا الريع، فحين يمول الريع الخارجي أنماط

انفاق يترتب عليها استيرادات استهلاكية هائلة فإنه يقطع الطريق على جهد القطاعات المنتجة المحلية في سد جزء من الفجوة الهائلة بين العرض والطلب ويمنع تحويل هذه الفجوة إلى حافز حقيقي على الإنتاج والربحية وبالتالي إلى شرط كافي لتحقيق النمو الاقتصادي عن طريق نشاط الفعاليات الداخلية. وحين يمول الريع الخارجي خطط التنمية أيضا فإنه سيعمل على دفع النشاط الخاص نحو مساحات محددة، تشكل فيما بعد تدريجيا مجالا طبيعيا لعمله. وينسجم ذلك عادة مع رغبة الدولة في تحجيم دور القطاع الخاص في أنشطة اقتصادية هامة واخضاع هذه الأنشطة لهيمنة القطاع العام في مرحلة تاريخية معينة.

أدت عملية إعادة بناء القطاع الخاص إلى تغيير بنية هذا القطاع أولا وإلى تراجع قوته الاقتصادية تدريجيا اعتبارا من منتصف السبعينات، حيث كان ينتج ٧٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٦٥ ولم يعد يساهم في عام ١٩٨٠ إلا بما نسبته ٢١ في المائة، ومع تراجع القوة الاقتصادية للدولة الوطنية (بتراجع عائداتها النفطية) وكذلك إعلان الدولة في عام ١٩٨٧، برنامجا اقتصاديا، كما أشرنا، تم بموجبه بيع عدد من المنشأت العامة إلى القطاع الخاص وإطلاق الحدود العليا لرأسمال الشركات وتقديم تسهيلات ائتمانية ميسرة وحوافز عدة للاستثمارات العربية، ونتيجة لذلك ارتفعت مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٦٥,٧ في المائة، و٩٠ في المائة و٩٢ في المائة في الأعوام ١٩٩٠ و١٩٩٨ و٢٠٠٠ على التوالي.

وفي أحدث نشريات الجهاز المركزي للإحصاء عام ٢٠٠٢، أظهرت أن القطاع الخاص يهيمن هيمنة حقيقية في قطاعات الزراعة والغابات والصيد وصيد الأسماك، وملكية دور السكن، والنقل والموصلات والتخزين، وتجارة الجملة والمفرد والفنادق وشابه، ويغطي ٨٦ في المائة

من نشاطات قطاع البناء والتشييد. بينما يهيمن القطاع العام على قطاع الماء والكهرباء، ويسيطر على ٩١ في المائة من قطاع التعدين والمقالع (النفط والمنتجات الأخرى) و٩١,٦ في المائة في قطاع البنوك والتأمين و٧١,٨ في المائة في قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية و٦٠,٨ في المائة في قطاع الصناعة التحويلية.

وقد شكلت مساهمة القطاع الخاص في الزراعة ٣٧ في المائة في توليد الناتج المحلي الإجمالي، يليها في الأهمية النسبية قطاعي النقل والمواصلات والتخزين وقطاع تجارة الجملة والمفرد حيث ساهما ٢١ و٢٢ في المائة على التوالي، بينما ساهم القطاع الخاص في الصناعة التحويلية وقطاع التعدين والمقالع ٣,٢ و٠,٠٣ في المائة في توليد الناتج، وهذه الأرقام تكشف طبيعة ومضمون القطاع الخاص في العراق، حيث كان يتركز في الزراعة والأنشطة التوزيعية والخدمية فقط. حيث كان يعمل كأفراد تحركهم دوافع الربح السريع ولم يكن يتحرك في إطار استراتيجية لتطوير الصناعة والتكنولوجيا والزراعة والقطاعات الأخرى والسيطرة على السوق المحلية من خلال بناء صناعات تنتج سلعا صناعية مناظرة للواردات ضمن ما يسمى بسياسة " الإحلال محل الواردات "، أو من خلال بناء صناعات تصديرية ضمن استراتيجية صناعية بديلة تقوم على الإنتاج للتصدير. باختصار، كان القطاع الخاص بعيدا عن تبني استراتيجية واضحة تستهدف إحداث تغيير منظم.

ونتيجة لذلك كان الحصاد هزيلا، وتركزت الاستثمارات الخاصة في قطاع الخدمات التعليمية والعقارات وبعض الصناعات الغذائية والجلود والأثاث والملابس الجاهزة والطباعة، ولم تتجه إلى المجالات التي كان العراق يحتاجها لتركيز الاستثمارات فيها وبالتحديد قطاع الصناعات الثقيلة والهندسية والكيماويات والحراريات والسلع الاستهلاكية الضرورية والمعمرة وتكنولوجيا المعلومات.

لقد كان إصرار الدولة العراقية على الهيمنة المطلقة على مصادر التراكم الرأسمالي المحلي وعلى الإمكانات المتعددة لاستخدامه قد أدى إلى ضعف وعجز القطاع الخاص عن القيام بدور كبير ومهم في عملية التنمية، كما أن هذا العجز نتيجة منطقية لعزلة القطاع الخاص أو انفصاله عن مصادر التراكم وعن الإمكانات المتعددة لهذه المصادر التي احتكرت الدولة توزيعها واستخدامها، وهذا بدوره أدى إلى عدم قدرة البرجوازية الوطنية على المساهمة في بناء قطاع خاص قادر على قيادة التنمية الاقتصاديـــة في العراق.

وعندما مارست التغيرات السلبية في سوق النفط العالمية وضغوط الحرب العراقية الإيرانية وتداعيات الاحتلال العراقي للكويت والحصار الاقتصادي، نوعاً من الضغط باتجاه منح القطاع الخاص دوراً في النشاط الاقتصادي، ومع أن هذا الدور كان خياراً وطنياً اتخذ فيما بعد أشكالاً إجرائية ورسمية محددة، إلا أن القطاع الخاص لم يستطع الاستفادة من التوجهات الجديدة لصالحه. وأن سبب العجز عن الاستفادة من معطيات البيئة المحلية يعود إلى دخول القطاع الخاص هذه المرحلة ببنية هشة وضعيفة بعد سلسلة متلاحقة من عمليات التحجيم والإهمال وإعادة البناء التي تعاقبت عليه منذ عام ١٩٥٨.

كما إن طبيعة النظام الاقتصادي الذي كان سائداً كان يركز على ملكية الدولة وإدارتها من خلال القطاع العام لغالبية الأنشطة الاقتصادية، ذلك أدى إلى القضاء على ثقافة الاستثمار الفردي ذي الطابع الاستمراري القادر على بناء القطاع الخاص في مجتمع غير مؤهل بحكم مستوى تطوره الاقتصادي والاجتماعي على تجاوزها بسهولة في ظل الظروف الحالية في العراق تحت ظل الاحتلال وبعده ولفترة زمنية.

وما تجدر الإشارة إليه هنا، إن وجود قطاع عام في العراق ضروري ومطلوب. ذلك أن المبررات التي دعت إلى نشوئه في الماضي لا زالت مطروحة. فهو مطلوب سياسيا لتأكيد السيادة والاستقلال الوطني وإيجاد مناخ موآت لمشاركة جميع المواطنين في صياغة سياسات الدولة. ومطلوب اقتصاديا من أجل قيادة عملية التنمية. فلقد استطاع هذا القطاع في السبعينيات وبداية الثمانينيات أن يستعيد السيطرة على الفائض الاقتصادي في القطاع النفطي الذي هيمنت عليه القوى الأجنبية فترة طويلة من الزمن، وأمسكت الدولة بالخيوط الأساسية للصناعة الاستخراجية والتحويلية وقطاع التجارة الخارجية، وقد أدى هذا إلى تحقيق وتائر عالية من النمو الاقتصادي في تلك الفترة. وقد انعكس هذا الوضع في ارتفاع معدلات النمو في الدخل القومي والتوسع في التراكم الرأسمالي وقيام قاعدة صناعية كبيرة وارتفاع في معدل دخل الفرد وفي الخدمات الاجتماعية التي كانت تقدمها الدولة.

أما القطاع الخاص، فمن الضروري أن يلعب دورا بارزاً في عملية التنمية الاقتصادية وذلك ضمن الاستراتيجية العامة للدولة. ويمكن إيجاد الصيغ الملائمة للعلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص، على أن يبقى للقطاع العام الدور المهم في عملية التنمية، مع تنشيط الفاعليات الاقتصادية لمؤسسات المجتمع المدني واشراكها في عملية التنمية الاقتصادية.

وفي الختام لابد من الوقوف على قضية أساسية وهي أن دور الدولة مهما في الاقتصاد العراقي كما هو الحال في كل الدول النفطية المهمة بسبب ملكية الدولة لقطاع النفط (والتي لا يمكن التفريط بها عن طريق الخصصخة لأنها على صلة مباشرة بالسيادة الوطنية) الذي يعتبر مكون أساسي في إجمالي الناتج القومي وفي مجموع الصادرات وإيرادات

التحويل الخارجي. ولكن دور الدولة هذا يتوقع له أن يكون مختلفا عن دور التفرد السابق وإنما ضمن نموذج مختلط يجمع بين الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني. إن هذا النمط المختلط هو السائد في كل أنحاء العالم تقريبا بما فيها أكثر الدول رأسمالية. فاقتصاد السوق لا ينكر وجود الدولة أو أهميتها كما لا ينكر دور مؤسسات المجتمع المدني. وإنما على العكس يضع نظام السوق عبئا كبيرا على الدولة لكي تختار السياسات الاقتصادية الملائمة كما أن وجود دور لقوى السوق من جهة ومؤسسات المجتمع المدني من جهة أخرى يخفف من تطرف وتفرد السياسات الحكومية. ان الدولة تلعب دورا أساسيا في نظام السوق وأنه أصعب من دورها في النظام الاشتراكي بسبب الفرق بين طبيعة النظامين. فالسياسات الاقتصادية في النظام الرأسمالي أكثر تعقيدا منها في النظام الاشتراكي لذلك لا يكون دور الدولة ضئيلا أو مرحليا بل على العكس.

وكضرورة لتمويل التنمية في العراق لابد أن يستعين بالاستثمار الأجنبي المباشر. فليس من مصلحة العراق بيع مؤسسات القطاع العام إلى استثمارات أجنبية وإنما تشجيع الاستثمارات الأجنبية على البدء باستثمارات جديدة تتطلب مبالغ كبيرة يعجز عنها القطاع الخاص العراقي أو الدولة وبشروط معينة كنقل التكنولوجيا والوصول إلى أسواق التصدير ونقل أساليب حديثة في الإدارة وزيادة التشغيل وتدريب القوى العاملة الوطنية.